# نظام الحكم ضرورة اجتماعيّة وحقيقة دينيّة

بقلم / الشيخ بسام جرار

نظام الحكم ضرورة من ضرورات الاجتماع البشري، وعلى وجه الخصوص في المجتمعات المتقدمة. أما في المجتمعات البدائيّة فتتمثل السلطة في الزعيم. وحتى في عالم الحيوان نجد أنّ القطعان تتخذ لها قائداً يقودها. وقد عرفت المجتمعات البشريّة في مسيرتها التطوريّة مستويات مختلفة لنظم الحكم، وكان كل نظام يُعبّر عن مستوى التطور الذي بلغه المجتمع؛ فالنظام القبلي يفرز زعيم القبيلة وما يحيط به من وجوه وحكماء القوم، وعندما تستقر القبيلة وتُنشِئ حضارة يُفرز الواقع الحضاري الجديد نظاماً يتلاءم مع هذا التطوّر، مثل النظام الملكي، الذي قد يتطوّر بدوره بتطور الواقع إلى نظام إمبراطوري، كما كان الأمر في الإمبراطوريّة الرومانيّة والفارسيّة.

عندما بُعث الرسول، صلى اللّه عليه وسلم، عام 610م كانت السلطة في مكة تتمثل في عدد من الزعماء والوجهاء، وكانت العادات والتقاليد تحكم الجميع. أما في المدينة المنورة فقد جاء في السيرة أنّ أهل المدينة كانوا قبل الهجرة يقومون باستعدادات لتنصيب عبد اللّه بن أبي بن سلول ملكاً عليهم، أي أنّ الواقع المدني كان مُهيأً لمثل هذه التطور.

كان دخول الرسول، صلى اللّه عليه وسلم، المدينة مهاجراً هو بداية الإعلان عن قيام المجتمع الإسلامي والدولة الإسلاميّة، بل إنّ تحويل اسم يثرب إلى المدينة كان بمثابة الإعلان عن قيام المدينة الفاضلة التي يبحث عنها فلاسفة البشر. وبعد عشر سنوات من الهجرة النبويّة أصبحت الجزيرة العربيّة، ولأول مرة في تاريخها، تخضع لسلطان دولة الرسول، عليه السلام، الذي لم يكن يقبل بإسلام شخص حتى يُعلن عن انضوائه تحت راية الدولة الإسلاميّة والالتزام بطاعتها. أما غير المؤمنين بالإسلام

فكانوا يبايعون على طاعة الدولة فيحوزون بذلك على التابعيّة ويتمتعون بحقوقهم كالمسلمين.

وعندما توفي الرسول، صلى اللّه عليه وسلم، تصورت قبائل العرب أنّ بإمكانها أن تمارس الإسلام بعيداً عن سلطان الدولة، تماماً كما كان أجدادهم يفعلون بعد إيمانهم بدين إسماعيل، عليه السلام. أما أهل مكة والمدينة فكانوا قد استوعبوا حقيقة الإسلام وما جاء به من شريعة شاملة لكل مناحي الحياة بما في ذلك الدولة. من هنا كانت حروب الرّدة، حيث استطاع أبو بكر، رضي اللّه عنه، أن يجمع العرب تحت سلطان دولة واحدة في زمن قياسي يثير الدهشة، مما يشير إلى متانة البناء الذي وضع أسسه الرسول، صلى اللّه عليه وسلم.

قلنا إنّ نظام الحكم (الدولة) هو من ضرورات الاجتماع البشري، وبارتقاء الحضارات تصبح حاجة الناس أشد إلى نظام سياسي يلبي حاجة ومتطلبات التطور والنهوض. وبما أنّ الإسلام جاء لينهض بالمجتمعات البشريّة وليدفعها نحو إقامة نظام اجتماعي فاضل، وبما أنّ الشمول هو من أهم خصائص الإسلام، فإنّ النظام السياسي هو من أبرز حقائق الإسلام عقيدة وشريعة. وغني عن البيان أنّ الإسلام لا تكتمل صورته، ولا تتجلى فاعليته، ولا تتحقق إيجابياته، ولا يقطف الناس ثماره المباركة، حتى ترعاه دولة تقوم أسسها على مبادئه وقيمه. والمتدبر للنظم الإسلاميّة يدرك أنّ الدين الإسلامي جاء ليُحقق التغيير الإيجابي في كل جوانب الحياة من غير استثناء؛ فالنظام الاقتصادي، ونظام العقوبات، ونظام القضاء، والنظام الاجتماعي، والنظام التربوي..، كل ذلك لا يقوم حق القيام إلا بالنظام السياسي. وعليه يمكن أن نقول إنّ نظام الحكم هو ضرورة اجتماعيّة وحقيقة دينيّة.

وعليه يمكن تعريف النظام السياسي في الإسلام بأنه: النظام الذي يسوس حركة المجتمع المسلم الملتزم بالإسلام عقيدة وشريعة. ومن يزعم أن لا نظام سياسياً في الإسلام فكأنه يقول: إنّ الإسلام لا يؤمن بضرورة تنظيم وسياسة المجتمع المسلم، وأنّه لا يأبه بتطبيق شريعة اللّه تعالى. وكأنّه يقول أيضاً: إنّ اللّه تعالى قد أنزل شريعته لتكون ترفاً فكرياً، ولم ينزلها لتكون حركة اجتماعيّة. وكل مسلم يدرك عبثيّة مثل هذا الزعم ومجافاته لبدهيات الإسلام عقيدة وشريعة.